انقضت المدة وبها عذر يمنع الوطي لم تملك طلب الفيئة ولا المطالبة بالطلاق وتنقاضه المطالبة الى حين زواله
وان كان العذر به وهو مما يجب به عن الوطي من مرض او حبس بعذر فيه او عجز لانه صداما يلحق بلسانه
في المال فيقول متى قدرت جامعتك وان كان صحيحا يمكنه ادلوه طلب بالفيئة لانه قادر عليها بأداء
ما عليه فان لم يفعل امر بالطلاق فان كان عاجزا عن اداء ما وجب ظلما امر بالفيئة بمعنى العفو ومتى زال
عذره وقدر على الفيئة وطلب بها لزمه ان حل الوطي فان لم يفعل امر بالطلاق وان كان عاجزا لا يمكنه
الحكم فيه او يحتاج فأوعنه المدة وان امكنه الحكم فيها ان لم يكن كما ضن يلحقه بالمسيء اليها او حلها
اليه او الطلاق وان كان ضاهر الصحة يوصر بالوطي ويقال له اما ان تكفر وتفيء واما ان تطلق فان
طلب الامهال ليطلب رقبة يعتقها او وطأها سبعين مرة اهمل ثلاثة ايام وان علم انه قادر على التكفير في
الحال وانما تقصده المدة اعتقه لم يمهل وان كان فرضه الصيام لم يمهل بل يطلق وان كان
قد بقي عليه من الصيام مدة يسيرة امهل فيها وان وطيها في الفرج وطيا محرما مثل ان يطأ في الحيض
او النفاس او الاحرام او صيام مفروض من احدهما او ظهر انه قد فاء اليها وعصى بذلك وانحل الايلاء
لان وطيها دون الفرج او في الدبر وان اراد الوطي في حال الاحرام او في الصيام او قبل تكفيره للظهار
فمنعته لم يسقط حقه كما لو صنعته في الحيض وليس على من فاء بلسانه كفارة ولا حنث وان كان معذورا
على عقله مجنونا او اغمى عليه لم يطالب حتى يزول ذلك وان قال امهلوني حتى اصفي صلاتي او اقعد في
حتى يسهل الطعام او حتى انام فان ناعس او حتى افطر صن صومي او ارجع الى بيتي اهمل بقدر
الى حد تفوت فان كانت زوجة صغيرة او مجنونة فليس لها المطالبة ولا تولي بها فان كانا نساء لا يمكن
وطيها لم يحتسب عليه بالمدة فان كان وطيها ممكنا فافاقت المجنونة وبلغت الصغيرة قبل انقضائها
فلها المطالبة فاذا لم يفئ له عند ذلك وطلبت الفيئة فجامع انحلت يمينه وعليه كفارة يمين فان
كف قبل الوطي انحلت يمينه ولم يحنث وتعليق طلاق كذلك ان وطيها امرا بالطلاق وحرم الوطي
فان اولج فعليه النصف حين يولج الحشفة ولا حد ولا مهر وحتى تتم الايلاج ويلبث لحظة بقدره وجب المهر
ولا حد وان نزع بلا ايلاج فان جهلا التحريم فالمهر النصف لا حق ولا حد وان علما فالعكس بعكسه وان علم وحده
لزمه المهر الحق ولا نسب وان علمته وحدها فالحد عليها والنسب لاحق ولا مهر وكذا ان تزوجت
في عدتها ولو علق طلاق غير مدخول بها بوطيها فوطيها وتقوم رجعيا وان ما يكفي من ذلك لا تغييب
الحشفة او قدرها في الفرج ولو من مكره ونائم وجاهل وناس اذا انتشر خلت ذكره ومجنون ولا كفارة
عليه فيهن وان لم يف واحدة من اعضائه المرأة سقط حقها كعفوها بقلبه مدة العنة وان لم تعلمه امر بالطلاق
فان طلق واحدة فلم رجعتها سواء راجعها بنفسه او طلق الحاكم عليه فان لم يطلق ولم يطأ واستمع العدة
من الفيئة بلسانه طلق الحاكم عليه وليس للحاكم ان يأمره بالطلاق ولا يطلق عليه الا ان تطلب ذلك فان
طلق عليه واحدة او اثنتين او ثلاثا او فسخ صح والخيرة في ذلك للحاكم وان قال غرقت بيننا فهو فسخ
وان ادعى ان المدة ما انقضت او اصابت حصيها فقبله مع يمينه وان ادعى انه وطيها فانكرته وكانت
ثيبا فقوله مع يمينه ولا يقضى فيه بالنكول وان كانت بكرا واختفيا في الاصابة واصابت انها عذرا
فشهدت ثم امراة عدل بثبوته وان شهدت بيكارتها فقد قيل فان لم يكن لها احد فقولها
كتاب الظهار
وهو محرم وهو ان يشبه امراة او عضوا منها بظهر
من تحرم عليه على التابيد او الى احد ابويها او بغير العربية ولو اعتقد الحل كجوسي او بعضو منها او
بذكر او بعضو صدر منها كظهر امي او انت علي كظهر او بطن امي او راس امي او كيد اختي او كبدها
وحتى او بفرج لظهر كفرج امي او يدك او راسك او جلدك او فرجك علي كظهر امي او كيد اختي او كبدها
من نسب او رضاع وان قال كشعر امي او سنها او ظفرها او شيء شيئا من ذلك من امراة تابعة

او بعض